الحكم البريطاني في فلسطين (**هآرتس**، ١٩٨٢/٣/٢١). ومنذ بدء هذا الحصار في ١٩٨٢/٢/٢٥، منع الجيش الاسرائيلي الدخول او الخروج من القرى الدرزية، اضافة الى قطع اسلاك الهاتف وقطع المياه والكهرباء عنها، مما جعل المنطقة مغلقة ومعزولة عن العالم حتى امام رجال الصحافة الاسرائيلية، الذين منعوا من الدخول الى تلك القرى للوقوف على ما يجري (**المصدر نفسه**)، وقد اثار منعهم هذا احتجاجا شديدا من جانبهم واعتبروه مساسا بالحرية الصحافية من قبل السلطات العسكرية ووزارة الدفاع الاسرائيلية. وقال الصحافيون: انهم لا يستطيعون التسليم بالوضع الحالي، وانهم سيبذلون كل ما يستطيعون من جهود لرفع هذه القيود وتغطية احداث القرى الدرزية في الجولان بشكل حر. ونتيجة لتحركهم السريع، فقد اضطرت السلطة العسكرية الى السماح لبعضهم بالوصول الى القرى المحاصرة، برفقة الجنود (**هآرتس**، ١٩٨٢/٣/٢١).

وقد استطاع ايضا بعض اعضاء الكنيست من الشيوعيين وغيرهم الوصول الى القرى المحاصرة، والالتقاء مع الاهالي وسماع شكواهم. وبعد هذه الزيارات، اعرب النواب عن استيائهم من ممارسات الجيش، بينما انبرى بعضهم للدفاع عن الجيش والاجراءات المتخذة، زاعمين ان كل ما سمعوه انما هو مبالغ فيه. رغم ذلك، فان الاضراب واستمراره اديا الى اثارة الرأي العام داخل اسرائيل، سواء بين العرب او حتى بين اليهود انفسهم، كذلك خارجها.

منذ بداية الاضراب، برز تماثل العرب في اسرائيل والمناطق المحتلة مع نضال سكان الدروز في الجولان. ففي المناطق المحتلة، استحوذ الاضراب على اهتمام السكان الذين اعلنوا تضامنهم مع اهالي الجولان، وقاموا بجمع التبرعات والمواد الغذائية لهم، كما قام العديد منهم، بينهم اطباء، بزيارات عديدة لقرى الهضبة، قبل فرض الحصار عليها؛ حيث قاموا بتقديم علاج للمرضى ومساعدات مختلفة للسكان. ولكن اسرائيل فرضت القيود على هذه الزيارات والمساعدات بعد ذلك؛ حيث اصدر قائد المنطقة الوسطى، اوامر تقييد اقامة لمدة ستة اشهر، ضد اربعة اشخاص ممن كانوا يجمعون التبرعات لسكان الهضبة، كما تمت مصادرة الاغذية والاموال التي كانت معدة للارسال لهم (**هآرتس**، ١٩٨٢/٢/٢٦).

اما بين العرب في اسرائيل، فقد قامت «لجنة المبادرة الدرزية»، والتي تعتبر الاطار التقدمي الوحيد الذي يتجمع حوله ابناء الطائفة العربية الدرزية في اسرائيل، باصدار بيان دعت فيه الى التضامن مع اهالي الجولان، كما اتخذت سلسلة قرارات عاجلة لمساندة الاهالي المحاصرين (**الاتحاد**، ١٩٨٢/٢/١٩). كذلك تحول الاحتفال التقليدي للدروز، الذي يقام في كل عام في مقام النبي شعيب في الجليل الأدنى، الى احتجاج على الاجراءات العسكرية ضد سكان الجولان. وهدد المشاركون فيه باستخدام وسائل العنف ضد الجيش الاسرائيلي على غرار ما يحدث في الضفة الغربية (**ر.إ.إ.**، العدد ٢٥٨٠، ١٠ و١٩٨٢/٣/١١، ص ١٠). كما قاموا بارسال رسائل احتجاج الى المسؤولين الاسرائيليين، يطالبون فيها بانهاء الحصار المفروض على سكان الجولان، اضافة الى تنظيم زيارات تضامن لهم، بهدف مساندتهم وتمتين علاقاتهم معهم (**هآرتس**، ١٩٨٢/٤/١١).

ولم يقتصر تفاعل الاضراب على الرأي العام العربي، انما انبرت اوساط داخل اسرائيل لانتقاد ومعارضة اجراءات الحصار، وابرزها «لجنة حقوق المواطن» التي يرأسها قاضي المحكمة العليا سابقا، حاييم كوهين. فقد تمكن اعضاء هذه اللجنة، ورغم المعارضة المبدئية من جانب السلطات، من زيارة القرى الدرزية، والاستماع الى شهادات السكان والاطلاع على احوالهم في ظل الحصار المفروض عليهم (**هآرتس**، ١٩٨٢/٤/١٦). وبعد هذه الزيارات، عقد رئيس اللجنة كوهين، مؤتمرا صحافياً، تحدث فيه عن الاحداث التي جرت في الجولان، خاصة في الفترة التي فرض فيها الجيش الاسرائيلي الحصار على القرى الدرزية. واعلن كوهين «ان اساس قلق اللجنة، نابع من الابعاد القانونية والقضائية، للاجراءات التي اتخذها الجيش الاسرائيلي والشرطة ضد مواطني الهضبة». واضاف: «انه لسذاجتي كنت اعتقد انه منذ اللحظة التي يطبقون فيها القانون الاسرائيلي على هضبة الجولان، سيحظى كل سكان الهضبة بمن فيهم